الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية

Environmental governance and its relationship to sustainable development: a conceptual and theoretical study

عبد الجليل علي عباس
جامعة باتنة 1، الجزائر، abdeldjalil.aliabbas@univ-batna.dz
رفيق بوبشيش
جامعة باتنة 1، الجزائر، rafikboubchiche@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2021/09/04 **تاريخ القبول:** 2021/12/21 **تاريخ النشر:** 2022/01/01

ملخص:

يناقش بحث "الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة: دراسة مفاهيمية ونظرية" مجموعة من المفاهيم والنظريات ذات الصلة بالحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة، حيث يوضح أهمية الحوكمة كمقاربة بيئية لتحقيق التنمية المستدامة، والتي تقوم بها السلطات العليا للدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي. كما توضح دراستنا أهم فواعل الحوكمة البيئية والتحديات التي تواجه تطبيقها في الدول النامية، وتنطلق من فرضية أن للحوكمة البيئية دور في تحسين مؤشرات التنمية المستدامة و تحقيق الأمن البيئي للدول، معتمدين في دراستنا على المدخل البيئي كأهم المداخل في تحليل المسائل البيئية. ثم التوصل إلى نتيجة أن الحوكمة البيئية تعتبر من أهم آليات العمل الفعالة لمواجهة المشكلات البيئية. فهذه الدراسة تسعى لتبيان مفهوم الحوكمة البيئية، فواعلها، مؤشراتها، أهم نظرياتها، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: *الحوكمة البيئية؛ التنمية المستدامة؛ الأمن البيئي ؛ الاتفاقيات البيئية؛ الدولة.*

Abstract:

The research "Environmental Governance and its Relationship to Sustainable Development: A Conceptual and Theoretical Study" discusses a set of concepts and theories related to environmental governance and its relationship to sustainable development. Our study also shows the most important actors in environmental governance and the challenges facing its implementation in developing countries. It is based on the hypothesis that environmental governance has a role to play in improving sustainable development indicators for countries, based on our study on the environmental approach as the most important entry in the analysis of environmental issues. Then it came to the conclusion that environmental governance is one of the most important effective working mechanisms to deal with environmental problems. So, this study seeks to clarify the concept of environmental governance, its actors and indicators, the most important theories and their role in achieving sustainable development.

Keywords: *environmental governance; sustainable development; environmental security; environmental agreements; the state.*

* **المؤلف المرسل: عبد الجليل علي عباس، abdeldjalil.aliabbas@univ-batna.dz**

مقدمة:

تعتبر البيئة من أهم المواضيع التي شغلت اهتمام الكثير من الفواعل سواء الدولاتية منها أو غير الدولاتية وعلى كل المستويات الدولية، الإقليمية، والمحلية، حيث منذ نهاية القرن العشرين، زاد اهتمام الحكومات بالبيئة وإدارتها، من خلال توالي الاتفاقيات والمؤتمرات البيئية الدولية، وكذا مختلف البرامج التنموية الوطنية التي أضفت البعد البيئي المستدام في سياساتها .

فتم تعميم نهج جديد لتسيير الوضع البيئي دوليا ومحليا هو نهج الحوكمة، الذي تبنته في بادئ الأمر منظمات التنمية المالية والدولية في الثمانينيات كفكرة تعبر عن الحد الأدنى من الدولة، وكتعبير لممارسة السلطة خارج نطاق الدولة نفسها وتمددها إلى الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، والعمليات، وكذلك إلى الشبكات التي تتشكل في المجتمع المدني.

ثم جاءت الحوكمة البيئية نتاج توالي الاتفاقيات الدولية حول البيئة كمقاربة تشاركية متعددة الأهداف والأبعاد متضمنة العديد من الاستراتيجيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتعبر عن إشراك مختلف الفواعل لتحقيق التعاون والتنسيق بينهم في عملية صنع القرار البيئي، وتحقيق مبدأ الإلزامية والرقابة لضمان حق الأجيال الحاضرة والمستقبلية في بيئة يسودها الأمن والاستقرار.

وانطلاقا مما سبق نطرح اشكاليتنا التالية: **فيما تكمن العلاقة بين الحوكمة البيئية والتنمية المستدامة؟**

التساؤلات الفرعية:

-ماذا نقصد بالحوكمة البيئية ؟
-ماهي أهم مقاربات الحوكمة البيئية؟
-هل هناك تحديات للحوكمة البيئية لتحقيق أمن بيئي وتنمية مستدامة؟

فرضيات الدراسة:

-يمكن للحوكمة البيئية أن تساهم في تحقيق الأمن البيئي من خلال الدور الذي تقوم به الفواعل الدولاتية وغير الدولاتية في حماية البيئة.
-كلما اعتمدت الحوكمة البيئية على تفعيل التعاون واشراك مختلف الفواعل في اتخاذ القرارات البيئية كلما أدى ذلك إلى تحقيق تنمية مستدامة.

وسيتم معالجة الموضوع انطلاقا من الخطة التالية:

خطة البحث:

1-مفهوم الحوكمة البيئية.
2-مؤشرات الحوكمة البيئية.
3-مقاربات الحوكمة البيئية.
4-تحديات الحوكمة البيئية وعلاقتها بالتنمية المستدامة.

1- مفهوم الحوكمة البيئية Environmental Governance.

تعتبر الحوكمة البيئية من المفاهيم الجديدة في حقل علم السياسة، حيث تعددت وجهات نظر الباحثين حول هذا المفهوم، كما تمثل أحد المفاهيم التي تم تطويرها لتحديد التغييرات التي حدثت في العمل الحكومي في العقود الأخيرة، حيث لم تعد الدولة هي الفاعل المركزي ، أو على الأقل الجهة الوحيدة التي تتدخل أو تضع السياسات. فقد أصبح لزاما على الدولة أن تترك المجال جزئيا لفئات أخرى من الفاعلين للقيام ببعض الوظائف التي كانت حصرا عليها سابقا. ونظرا للأهمية المتزايدة للسلطات المحلية، حدثت تغيرات في العلاقات بين المستويات المتعددة، حيث أصبحت السلطات المحلية تتفاعل من مختلف الأقاليم بشكل مباشر، لا سيما من خلال شبكات مثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية، الذي يجمع المئات من المنظمات المحلية، ممثلين من جميع أنحاء العالم (Lillo, Nadeau 2020, p p. 147-148).

فهذا المحور سنتناول فيه لمحة عامة عن الحوكمة البيئية ثم تعريف الحوكمة البيئية وكذا الإشارة للمفاهيم ذات الصلة بها.

أولا: التطور التاريخي للحوكمة البيئية Environmental Governance.

يعتبر انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الخاصة بالإنسان في ستوكهولم بالسويد في 5-16 جوان من عام 1972م وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أهم ارهاصات بروز الحوكمة البيئية عالميا، حيث يعد البداية الحقيقية للتعاون البيئي الدولي (Voglar 2005, p. 837).

وفي عام 1987م، حررت اللجنة العالمية للتنمية والبيئة - **لجنة بروندتلاند Brundtland**- تقريرها **"مستقبلنا المشترك"**، حيث وضع اتجاه للحلول العالمية الشاملة و أن التنمية لها نتائج على الأجيال المستقبلية ولها تأثير على البيئة. بعد ذلك عقدت أهم اتفاقية بيئية عالمية في تسعينيات القرن العشرين بمدينة ري ودي جانيرو بالبرازيل سميت " **قمة الأرض** " وذلك ما بين 3- 14 جوان 1992 م، حيث تضمنت أجندة القرن 21 وبمشاركة أكثر من 178 دولة والعديد من المنظمات غير الحكومية، تمخضت عنها تأسيس لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وذلك تعبيرا لزيادة الوعي بالتهديدات الموجهة للبيئة العالمية (مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة 2007، ص. 32).

ثم انعقدت القمة العالمية للتنمية المستدامة في مدينة جوهانسبرج بجنوب أفريقيا سنة 2002م، كمتابعة لقمة الأرض بريو عام 1992م لمدة عشر سنوات. موضحة ترابط البيئة مع التنمية المستدامة ومبرزة عدم إمكانية قيام الحكومات بتنفيذ خطة التنمية المستدامة بمفردها.

فقمة الأرض وإعلان الألفية للأمم المتحدة، والقمة العالمية للتنمية المستدامة تعتبر أهم الأحداث **للحوكمة البيئية** التي ظهرت في أواخر القرن العشرين.

ثانيا: تعريف الحوكمة البيئية Environmental Governance.

قبل التطرق إلى مفهوم الحوكمة البيئية، علينا الاشارة إلى مصطلحي الحوكمة والبيئة. حيث تم تعميم مفهوم **"الحوكمة الجيدة bonne gouvernance"** في الثمانينيات من قبل المؤسسات المالية

ومنظمات التنمية الدولية، كتعبير للسلطة خارج نطاق الدولة نفسها وتمددها إلى الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين، وكذلك إلى الشبكات التي تتشكل في المجتمع المدني.

في حين **البيئة ecosystem**: اشتقت من كلمة **ecological system** وهي تعني: " النظام الذي يشمل كل الأحياء ومحيطها وكل التفاعلات التي تتخلل ذلك النظام، لقد صنفت البيئة إلى نوعين: البيئة الحية **biotic** والبيئة غير الحية **abiotic**". (الفضل 2004، ص. 19)

واستنادا إلى التعاريف السابقة لمصطلحي الحوكمة والبيئة، يمكن تحديد تعريف **الحوكمة البيئية**، على أنها: "مجموعة من الوظائف والمسؤوليات التي تهتم باتخاذ القرارات التي تخص البيئة عن طريق الفواعل الحكومية وغير الحكومية" (الثعالبي2017، ص. 50) كما تشير إلى كونها: "تلك العمليات التنظيمية والآليات والمنظمات، التي من خلالها يؤثر الممثلون السياسيون في الأعمال والنتائج البيئية". (ناصري 2012، ص. 13). وحسب **هامبل Hempel الحوكمة البيئية** برزت باعتبار أن النطاق الجغرافي للدول لم يعد مناسبا من أجل التعامل مع القضايا البيئية المتغيرة، ووجدت الدولة نفسها وكأنها صغيرة جدا أو كبيرة جدا للتعامل بفعالية مع هذه المتغيرات (Paterson 1999, p.795).

في حين يرى البعض الآخر بأنها تشير إلى: " مجموعة الآليات والميكانيزمات التنظيمية، والعمليات والمنظمات من خلال التأثير على سلوكيات وقدرات أو مخرجات الفواعل السياسية تجاه النشاطات البيئية والتي تظهر من خلال مخرجات أو نتائج السياسات". (سلامي 2016، ص 6)

وكتعريف شامل للحوكمة البيئية نقصد بها: مجموع أدوات السياسة العامة والإجراءات الفعالة التي تنظم الاستخدام الكفء والعقلاني للموارد الطبيعية، وتعمل على ترشيد السياسة البيئية العامة وحسن إدارة قطاع البيئة، وكذا الاهتمام بالتنمية المستدامة على المديين المتوسط و البعيد في إطار من الشفافية والانفتاح على القطاع الخاص، وكذا تحقيق متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية، بما يؤدي إلى ضمان تنمية مستدامة واستقرار اقتصادي ومنه سياسي للدولة، وكذا ضمان تحقيق اقتصاد أخضر وأمن بيئي مستدام للدولة .

من خلال تحليلنا لمفهوم الحوكمة البيئية وأهم مقوماتها نجد أنها تأخذ ثلاث أشكال رئيسية هي:

-**الحوكمة البيئية العالمية global environmental governance**: تعني تعاون الدول في مجال حل المشكلات البيئية العالمية، وتطبيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تقديم الدعم لمنظومة الأمم المتحدة والاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، للاستفادة من آليات التنسيق للأمم المتحدة، ومساعدة البلدان، بناء على طلبها، لتعزيز مؤسساتها وقوانينها البيئية ولتنفيذ سياستها البيئية الوطنية.

-**الحوكمة البيئية الوطنية National Environmental governance**: أي مجموع النظم والآليات والسياسات البيئية الموجودة على الصعيد الوطني للدول، والتي تسعى إلى حماية البيئة وهذا لا يعني التحدث عن نموذج موحد وجاهز للحوكمة البيئية الوطنية، وإنما توجد مناهج وسياسات خاصة بكل دولة ومجتمع على حدى.

-**الحوكمة البيئية المحلية local environmental governance**: تعني الانتقال من **السياسات العامة public policies** إلى **العمل العام public action** وبهذا المعنى، فهي تجمع بين مبادرات السلطات العامة محليا ومبادرات الفاعلين الخاصين في مجال البيئة. فالحوكمة البيئية المحلية تعتمد على كل من الشبكة

والتدفقات، و الشبكة نقصد بها تكوين اتصال بين مختلف الجهات الفاعلة على المستوى المحلي مع التدفقات المتداولة في الشبكة (Haddad, Bouzaida 2013, p.48).

ثالثا: المفاهيم ذات الصلة بالحوكمة البيئية.

- **تعريف التنمية المستدامة Sustainable Development :**

تركز الحوكمة البيئية على **التنمية المستدامة**، حيث ظهر مفهوم التنمية المستدامة لأول مرة في عام 1987م مع نشر تقرير برونتلاند، محذرا من العواقب البيئية السلبية للنمو الاقتصادي والعولمة، حيث نم تعريفها بأنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة،"

في 25 سبتمبر 2015م، تبنت البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة للعام 2030م وذلك خلال مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. تشتمل هذه الخطة على مجموعة جديدة من الأهداف: 17 هدفا للتنمية المستدامة و 169 غاية للقضاء على الفقر وحماية النبات، وضمان الرفاه للجميع.

حيث تسعى أهداف التنمية المستدامة إلى الاعتماد على الأهداف الإنمائية للألفية واستكمالا لما عجزت عن تحقيقه، كما تتسم هذه الأهداف بتكاملها ووحدتها، وموازنتها للأبعاد الثلاثة للتنمية: الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الأمم المتحدة 2020).

وتؤكد هاته الأهداف على أن "جميع الدول وأصحاب المصالح سيعملون تحت شراكات تعاونية لتنفيذ هذه الخطة". وتتأصل العقبات الرئيسية أمام تماسك السياسات، في التصورات المتباينة حول التحديات والأولويات فيما يتعلق بالتنمية المستدامة. ويتطلب التنفيذ المتسق لأهداف التنمية المستدامة آليات حوار ومشاركة، يمكن للحكومات وأصحاب المصلحة من خلالها التعاون لتحديد التحديات المشتركة ووضع الأولويات والمساهمة في تشكيل القوانين واللوائح ومواءمة السياسات والإجراءات وحشد الموارد من أجل التنمية المستدامة. فتمكين المشاركة الفعالة لأصحاب المصلحة يعني أن يحصلوا على فرص للوصول إلى عملية صنع القرار بشكل عادل ومتكافئ من أجل الموازنة بين مناقشات السياسة وتجنب الاستيلاء على السياسات العامة من قبل مجموعات المصالح الضيقة.

- **تعريف السياسة البيئية environmental Policy:**

أصبح الارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية يستوجب وضع سياسات لحماية البيئة، مرفقة بمختلف السياسات التنموية الأخرى وهو ما يطلق عليه بالسياسة البيئية.

ويمكن تعريف **السياسة البيئية** بأنها: "تلك الحزمة من الخطوط العريضة التي تعكس القواعد والإجراءات التي تحدد أسلوب تنفيذ الاستراتيجية البيئية، مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هذه الاستراتيجية، وذلك تحت مظلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات، وهي في النهاية توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضيح آليات التصحيح والتنمية" (بوذريع2017، ص. 97).

وتعني أيضا: "أخذ اللوائح والتعليمات الرسمية المتعلقة بالبيئة لتبني تطبيقها وفرض بعض الوكالة الحكومية، وكذلك بعض الاضافات من رؤى الناس حول القضايا البيئية، دمج السياسات المختلفة يصنع السياسة البيئية"(زايد 2014، ص. 64).

و تعتبر **السياسة البيئية:** "مجموعة من الترتيبات والإجراءات التي تنتهجها الحكومة بقصد إحداث آثار ونتائج اقتصادية وبيئية مرغوبة تدعم التنمية المستدامة أو الحيلولة دون حدوث نتائج وآثار من شأنها أن تعطل الدول في المضي قدما في تحقيق أهداف التنمية" (صالح 2003، ص. 96).

فالحوكمة البيئية تعمل على ترشيد السياسة البيئية وإدماج مختلف السياسات لتحقيق التوازن بين الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتباينة.

- **تعريف الإدارة البيئية environmental management :**

تشير **الإدارة البيئية** إلى عملية صنع القرار الجماعي التي تجمع بين جميع الجهات الفاعلة الإقليمية في وضع شراكة، بهدف تحسين التخطيط والإدارة المتكاملين للموارد مع مراعاة النتائج البيئية والاجتماعية للتغييرات المخطط لها(Ouédraogo 2021, p.3). حيث تم تعريفها على أنها: "الإدارة التي يصنعها الإنسان والتي تتمركز حول أو على نشاطات الإنسان ، وأن جوهر الإدارة البيئية يكمن في التحليل الموضوعي والفهم والسيطرة التي تسمح به هذه الإدارة للإنسان كي يستمر في تطوير التكنولوجيا دون التغيير في النظام الطبيعي (العزاوي2007، ص. 122). فالإدارة البيئية تمثل أول مراحل الحوكمة البيئية، حيث تقوم به السلطات الحكومية على مستوى الدول وذلك بوجود الالتزام السياسي الصريح بتحقيق التنمية المستدامة والقيادة القوية لتعزيز العمل على مستوى حكومي شامل ولضمان تماسك السياسات، معبر عنه على أعلى المستويات ومدعوما بالاستراتيجيات وخطط العمل والتشريعات والتعليمات والحوافز، لتمكين باقي الفواعل من متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقة متماسكة.

- **تعريف الأمن البيئي Environmental Security:**

من أهم أهداف الحوكمة البيئية تحقيق **الأمن البيئي**، حيث عرفه نيلز بيتر غليديتش من المعهد الدولي لبحوث السلام في أوسلو، بأن الأمن البيئي هو "التحرر من الدمار البيئي و ندرة الموارد." في حين عرفته " إليزابيث شالسكي "Chalecki .L Elizabeth بأنه: " يعكس قدرة أمة أو مجتمع على مقاومة ندرة الثروات البيئية، والمخاطر البيئية أو التغيرات المضادة، أو التوترات أو الصراعات ذات الصلة بالبيئة ".

في حين يعتقد باري بوزان أن الأمن البيئي في معناه الواسع يشتمل على معنيين: "أمننة البيئة "، التي تراوح بين النظم الأيكولوجية والبيئة الحيوية والأنواع إلى المحيط الحيوي برمته، والعلاقة بين البيئة/الحضارة، فالشكل الأول يتعامل مع كيفية فهم القضايا البيئية بشكل تدريجي على أنها مسائل أمنية، في حين يتعلق المعنى الثاني ببقاء الحضارة الإنسانية في حد ذاتها (الموسوعة السياسية 2021).

- **تعريف الدبلوماسية الخضراء Green Diplomacy:**

تشير **الدبلوماسية الخضراء** إلى احتلال البعد البيئي مكانة مرموقة في السياسات الخارجية للدول وتبني مقاربة تفعيل الدبلوماسية الخضراء في العلاقات الدولية مثل: كندا واليابان وسويسرا، ...إلخ. ومع بروز

مفهوم" فكر عالميا، واعمل محليا"، بدت الدبلوماسية الخضراء مجالا خصبا في أدبيات الأحزاب السياسية (شكراني 2014، ص. 42) ولا شك في أن المنظمات غير الحكومية كانت لها الريادة في تعزيز هذه المقاربة، ولاسيما في الضغط على الشركات المتعددة الجنسيات لإدخال مفهوم المسؤولية المجتمعية للمقاولات في طرق تدبيرها وأدائها ورقابتها.

- **تعريف التخطيط البيئي Environmental planning:**

يعتبر **التخطيط البيئي** من أهم مرتكزات الحوكمة البيئية، فهو مفهوم ومنهج جديد يقوم خطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور، يهتم بالقدرات البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج (أوسرير، حمو 2011، ص ص. 58-59).

فالحوكمة البيئية تجنب الحكومات تخطيطا تنمويا لا يراعي البعد البيئي، كما أنها تجنب نهج المقاس الواحد المناسب للجميع، حيث تحتاج السياسات وخطط العمل والاستراتيجيات المطلوبة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة تخطيطا منظما يتجاوز الهيكلية المقسمة التي تتبعها الحكومات. ولأنه جزء لا يتجزأ من الحوكمة فالتخطيط البيئي يقدم نهج تناغم وتماسك السياسات من أجل التنمية المستدامة.

تعريف السلوك البيئي Environmental Behavior :

وجاء في بعض الأدبيات على أنه:" رد فعل أو تصرف فردي أو جماعي موجه مباشرة لعلاج أو حل القضايا والمشكلات البيئية (Negra, Manning 1997, p.11).

يشير مفهوم **السلوك البيئي** إلى كل ما يصدر من الفرد من أفعال وتصرفات وممارسات، ظاهرة كانت أم باطنة، عقلية معرفية، مزاجية انفعالية، نفسية حركية، حيوية وعصبية، فيزيولوجية استجابة للسياق الذي يعمل أو يتفاعل معه أو يعيش فيه"(ضاهر حنان 2014، ص. 80).

تعريف الإدراك البيئي Environmental Perception:

هو أحد العمليات الأساسية للحوكمة البيئية، حيث أنه يحقق العلاقة بين الإنسان وبين العناصر والمكونات البيئية التي تم إدراكها. ويؤكد ذلك أن البيئة التي يتعامل معها الإنسان تتكون من مجموعات سلوكية يحقق كل منها منطقة للنشاط وكل منها لها متطلبات خاصة لتوجيه الأفراد لسلوك معين، من خلال إشارات ورموز تثير وتؤثر في تفاعل هؤلاء الأفراد مع المكان (باهر 1999، ص. 58).

2-مؤشرات الحوكمة البيئية.

تتجلى مؤشرات الحوكمة البيئية فيما يلي:

- **موازنة البرامج والأداء البيئي للوحدة الحكومية** حيث:

- فصل العمليات البيئية التي يتوجب على الوحدة الحكومية القيام بها عن تلك التي تخرج عن نطاق صلاحيتها، ويكون هذا الفصل عن طريق تحديد أهداف الوحدة الحكومية، وبالتالي يخرج عن نطاق عملياتها كل ما لا يتفق مع أهدافها.

-تقسيم كل وظيفة بيئية إلى برامج أو مشروعات باعتبارها الآلية أو الوسيلة التي بها تتحقق الأهداف المطلوبة.

- تقسيم كل برنامج بيئي إلى عدد من الأنشطة أو وحدات الأداء الدنيا التي تعتبر أصغر وحدات تمثل الأداء أو التنفيذ في كل برنامج.

- **التركيز على المنظومة البيئية الشاملة Comprehensive ecosystem:**

توجد ثلاث منظومات للبيئة، وهي: المنظومة الطبيعية، والمنظومة الإنتاجية، والمنظومة الاجتماعية:

أ- **المنظومة الطبيعية:** و تشمل الهواء والماء والتربة والنباتات وغيرها. وتعمل هذه المنظومة وفقا لمدخلات من شمس وأمطار، ثم عمليات وتفاعلات تحت التربة ،ثم مخرجات من نباتات وأشجار، وغيرها. وتعمل هذه المنظومة الطبيعية وفقا للنظام الإيكولوجي الذي يعني العناصر الفيزيائية والبيولوجية المجتمعة في البيئة. وهذه الكائنات تشكل مجموعة معقدة من العلاقات، وتعمل ككل موحد في تفاعلها مع بيئتها الفيزيائية.

ب- **المنظومة الإنتاجية:** تعمل هذه المنظومة وفقا لمدخلات آلات وعنصر بشري ومواد خام أو مستندات، ثم عمليات وتفاعلات تتم داخل خطوط الإنتاج ،أو أنظمة عمل معينة ،ثم مخرجات من سلع أو خدمات.

ج- **المنظومة الاجتماعية:** تعمل هذه المنظومة وفقا لمدخلات من قيم ومفاهيم وعادات وتقاليد، ثم عمليات وتفاعلات بين البشر بعضهم ببعض، وبينهم وبين سائر الكائنات الحية الأخرى.

- **المساءلة الاجتماعية social accountability :**

تعتبر نهج لبناء المساءلة يعتمد على المشاركة المدنية، حيث يشارك المواطنون العاديون أو منظمات المجتمع المدني أو كلاهما معا بشكل مباشر أو غير مباشر في تحسين خدمات الإدارات الحكومية من خلال آليات وأدوات متعددة للمساءلة الاجتماعية.

- **المساءلة الرقمية Digital Accountability :**

المساءلة الرقمية هي حرفيا العملية التي تهدف إلى تسهيل الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالنفقات الحكومية بأكثر الطرق شفافية، وكذا تحقيق تحول في نموذج المساءلة القائمة على تكنولوجيا المعلومات والتي تبتعد عن التحيز الشخصي، حيث ترتبط المساءلة الرقمية بنظم متقدمة من التكنولوجيا،كما تهدف إلى تحويل الاقتصاد إلى اقتصاد معرفي وجعل الخدمات الحكومية أكثر كفاءة ومتاحة لجميع المواطنين إلكترونيا(Odera 2021, p p.1-2) .

- **تعزيز المشاركة الرقمية Digital Participation :**

من مبادئ الحوكمة البيئية تعزيز المشاركة الرقمية من خلال العمل على تمكين نقاش أكثر تقدما من خلال الرقمنة Digitization وذلك عبر مواقع يمكن التعامل فيها مع الحكومة مباشرة،

فالسياسيون وموظفو الخدمة المدنية قادرون بهذه الطريقة على تتبع أهم الموضوعات والتعامل معها وتنمية المشاركة لكي يكون المواطنون أكثر نشاطا في المشاركة مع الحكومة، ومن ثم يتعين أن توجد القدرة على المشاركة بشكل مباشر ومتكرر (Harding 2021).

- **تعزيز الشفافية الرقمية Digital Transparency:**

تتضمن الحوكمة البيئية التحول نحو الإدارة الرقمية التي تتميز بوجود معلومات بيئية إلكترونية أكثر جودة من حيث دقتها واكتمالها وتوقيتها، وينبغي استخدام بنية تحتية ملائمة لتعزيز إنشاء منصات رقمية متنوعة واستخدامها في القطاع العام بغية تسريع تقديم الخدمات، وإشراك المواطنين فيها.

- **التصميم المستدامSustainable Architecture:**

التصميم المعماري المستدام هو ثمرة التفاعل الكامل والوثيق بين المواطن والعوامل البيئية من حوله وفريق التصميم البيئي بقيادة المهندس المعماري، وهو تلك العمارة التي تحقق للمواطن الحد الكافي من متطلباته البيئية والحد الأدنى من التلوث البيئي والحد المقبول من الشروط الصحية اللازمة لمعيشته.

ويهدف التصميم المستدام تحسين نوعية الحياة والرخاء النفسي والبدني، والمحافظة على النظام الإيكولوجي، واستخدام الموارد الطبيعية المتجددة (الخنبشي 2009).

- المباني المرنة **Resilient Buildings**:

المباني المرنة هي تلك المباني التي تستجيب للكوارث الطبيعية والتي لها القدرة على التكيف مع الظروف المتغيرة والحفاظ على الوظائف أو استعادتها بعد الانقطاع. وتتميز المباني المرنة بثلاث خصائص هي:

-**المتانة:** القدرة على الحفاظ على العمليات والوظائف الحيوية في مواجهة الأزمة.

-**الحيلة:** القدرة على الاستعداد بمهارة للرد على الأزمات أو الاضطرابات أو الاستجابة لها أثناء حدوثها.

-**الانتعاش السريع:** القدرة على إعادة تشغيل العمليات العادية بأقصى سرعة وكفاءة ممكنة بعد حدوث أي خلل (Construction Review online 2021).

- المدن المرنة **Resilient Cities:**

المدن المرنة هي مدن لديها القدرة على استيعاب واسترداد والاستعداد للصدمات المستقبلية سواء كانت اقتصادية أ والبيئية أو اجتماعية أو مؤسسية، حيث تساعد التقنيات الذكية المدن على مواجهة هذه التحديات. فهي تعزز التنمية المستدامة والرفاهية والنمو الشامل (OECD 2021).

- **الاقتصاد الأخضر Green economy:**

من أهم مؤشرات الحوكمة البيئية الوصول إلى الاقتصاد الأخضر، حيث تم تبني هذا المفهوم بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة من 20 إلى 22 جوان 2012م في مدينة ريو دي جانيرو بالبرازيل (شكراني، حلمي 2012، ص. 207). وقد أفضى هذا المجهود الدبلوماسي إلى المصادقة على التقرير الختامي وعرف باسم **ريو 20+** " الاعداد للمستقبل الذي نريد" .

و يعرفه برنامج الأمم المتحدة للبيئة **الاقتصاد الأخضر** (برحمون 2016، ص. 291) بأنه: الاقتصاد الذي يؤدي إلى تحسين رفاه الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، وكذلك إلى التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية ونضوب الموارد الإيكولوجية.

3- مقاربات الحوكمة البيئية.

من خلال مقاربات الحوكمة البيئية سنحاول تفسير علاقة الإنسان بالبيئة.

أولا: المقاربة السلوكية:

تنقسم المقاربة السلوكية للحوكمة البيئية إلى مدخلين هما المدخل التقليدي لتفسير سلوك الإنسان في البيئة، والمدخل الإيكولوجي لتفسير سلوك الإنسان في البيئة.

أ- المدخل التقليدي لتفسير سلوك الإنسان في البيئة:

تركز اهتمام علماء النفس على دراسة سلوك الإنسان من منظور تقليدي يرتبط بالسمات الفردية والشخصية مثل الذكاء والعمليات السيكولوجية التي تحدث داخل العقل البشري كالتفكير وحل المشكلات وتغيير المشاعر والميول.

فقد نظر علماء النفس للبيئة التي يعيش فيها الأفراد على أساس أنها متغيرة في تأثيرها على السلوك كما أنه تم التعامل معها من منظور الأفراد تحت الدراسة، حيث أن لكل فرد قدراته الخاصة ومفهومه الشخصي عن البيئة التي يدركها وبذلك فإن البيئة المؤثرة على سلوك الإنسان غير ثابتة ومتغيرة بتغير الأفراد.

ب-المدخل الإيكولوجي لتفسير السلوك الإنساني في البيئة:

بتطور العلم السيكولوجي تأكدت أهمية البيئة الكلية في التأثير على السلوك الإنساني بدلا من علم النفس التقليدي الذي يركز على السلوك الفردي والنظر نحو المحتوى السلوكي (هو ذلك الإطار الذي يضم كافة المعاملات بين الأفراد وبين المكونات الاجتماعية والمادية للبيئة المحيطة بهم).

وقد تأكدت العلاقة بين السلوك والبيئة التي يتواجد فيها الإنسان مما أدى إلى حدوث تغيير في مجال العلوم السلوكية (باهر 1999، ص. 50). وقد نما هذا التغير في اتجاهين والتكامل بينهما أوجد الدراسات الخاصة بالعلاقة بين السلوك الإنساني والبيئة. و هما **علم النفس الايكولوجي Ecological psychology وعلم النفس البيئي Environmental Psychology .**

ويرجع الفضل **لعلم النفس الايكولوجي** في تطوير العديد من النظريات التي تناولت العلاقة بين السلوك والبيئة والتي أثرت في مجالات عديدة منها التصميم البيئي (باهر 1999، ص. 51). حيث أكد بعض العلماء العلاقة المتداخلة والمتبادلة بين الكائنات الحية من نباتات وحيوانات، والتي تشترك في بيئة واحدة ولها موطن واحد، وقد أدى الدمج بين دراسة البيئة وعلم البيولوجيا إلى ظهور مجال **البيو ايكولوجي Bioecology** والذي من خلاله تم وضع مجموعة أساسية من الأفكار تفسر العلاقة بين البيئة وسلوك الإنسان.

ثانيا: المقاربة القانونية.

تؤمن هذه المقاربة بالحاجة الماسة إلى تعزيز المؤسسات الشاملة وترسيخها وتفعيل دور الدولة، والتعاون الدولي والإقليمي، ودعم فعالية الأنظمة والمؤسسات العالمية.

يتفق مناصرو هذه المقاربة على فكرة التنظيم والآليات المؤسساتية والقانونية، وتركز على تشجيع وتدعيم أهداف التنمية المستدامة، وعلى الاستخدام والتدبير المستدام للمناطق الإيكولوجية وتحديد وتقييم المشكلات البيئية الهامة والأنشطة المتعلقة بتدبير البيئة ومن أنصار هذه المقاربة **برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية .**

تنطلق هذه المقاربة من فكرة أن علاقة الإنسان بالبيئة يحكمها القانون البيئي سواء على المستوى المحلي داخل الدولة أو على المستوى الدولي، حيث أن مجموعة من المعاهدات والاتفاقيات ومذكرات التفاهم بين الدول والبروتوكولات التي تنظم تفاعل الإنسان مع البيئة الطبيعية، تضمن السيطرة على التلوث وحماية الموارد الطبيعية، والحد من تأثير النشاط الإنساني على البيئة الطبيعية سواء داخل أو خارج المجتمع (ستيفن 2014، ص. 122).

ثالثا: مقاربة علم الاجتماع البيئي:

مع بداية القرن العشرين كان لإسهامات" **هربرت سبنسر**" تأثير قوي الاهتمام، وخاصة نظريته عن المماثلة البيولوجية، وتركيزه بصورة أساسية على أهمية الميكانيزم البيئي في إحداث التغير وعملية التكيف مع البيئة (الضبع، 2004، ص ص. 10-11)، فالكائن الحي لا يمكن تناوله بعيدا عن الوسط الإيكولوجي الذي يعيش فيه.

وقد طور كل من **"كاتون "و "دنلوب "**نموذجا جديدا منافسا في مجال علم الاجتماع أطلقا عليه اسم **" النموذج البيئي الجديد New Environmental Paradigm "** تضمن أربعة مبادئ أساسية هي:

1-على الرغم من اتصاف الإنسان بصفات خاصة ومميزة، كالثقافة والقيم والتكنولوجيا، إلا أنه واحد من أنواع كثيرة، لا تعد ولا تحصى، تعتمد على بعضها في النسق البيئي الكبير.

2-العلاقات الإنسانية لا تتأثر بعوامل اجتماعية وثقافية فقط، ولكن تتأثر كذلك بعلاقات متشابكة من الأسباب والنتائج وما يترتب على ذلك من ردود أفعال في نسيج البيئة الطبيعية.

3-يعيش الناس ويعتمدون على بيئة بيولوجية فيزيائية محدودة تفرض قيودا حيوية وفيزيائية على العلاقات الإنسانية.

4-رغم أن الكثير من قدرة الإنسان على الاختراع مستوحاة أو مستقاة من عدة اختراعات قد تبدو للوهلة الأولى أنها تحمل في طياتها قدرة فائقة، إلا أنه لا يمكن إلغاء القوانين الايكولوجية أو تجاوزها.

4-دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة وأهم تحديات تطبيقها.

أولا: دور الحوكمة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة:

تتطلب الحوكمة البيئية لتحقيق التنمية المستدامة مساهمة الأطراف ذات المصلحة المعنية سواء كانت من القطاع العام أو الخاص وكذا منظمات المجتمع المدني في إعداد ومراجعة استراتيجيات وتشريعات التنمية وكذا تتبع، وتطبيق السياسات وتقييمها.

و منذ انعقاد قمة ريو في 1992م، فرضت الحوكمة البيئة نفسها أولا على الصعيد الدولي قبل أن تقتحم مقاربات التسيير لمختلف مستويات الفاعلين والدوائر السياسية، حيث ينبغي على الدول ترجمة التشريعات البيئية الدولية إلى سياسات وطنية من خلال سن قوانين، وإحداث هيئات للتكفل بها على الصعيدين الوطني والإقليمي، وتتحمل أيضا المسؤولية، على المستوى المحلي، في تنفيذ البرامج وجداول العمل وبلوغ الأهداف المحددة على الصعيد الدولي (المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة 2015، ص. 13).

في حين القطاع الخاص، فدوره يتجلى في تحقيق مبادئ الحوكمة البيئية من خلال ما يسمى بالمسؤولية المجتمعية للمقاولات، والذي هو تطبيق لمبادئ التنمية المستدامة على القطاع الخاص، ومن الناحية العملية على مؤسسات القطاع الخاص أن تسعى إلى مطابقة منشآتها الصناعية مع **المعيار البيئي ISO14000**

وأخيرا دور مؤسسات المجتمع المدني في إطار مقاربة الحوكمة البيئية، حيث هنالك إجماع على أن مشاركة أكبر للفاعلين غير الحكوميين في القرارات البيئية المتعددة الأطراف ستؤدي إلى تقوية الشرعية الديمقراطية للحوكمة البيئية.

فالحوكمة البيئية تلعب دورا محوريا في تحقيق التنمية المستدامة، حيث من خلالها تتبنى الدول الاستراتيجيات وخطط التنفيذ التشاركية لأهداف التنمية المستدامة وتبني نموذج تنموي قائم على التعاون بين مختلف القطاعات الحكومية والفواعل الثلاث للحوكمة بجعل البعد البيئي من الأولويات، كما من شأنها تفعيل آليات التنسيق بين الوزارات وجهات القطاع العام وبقية أصحاب المصلحة من المشاركة بكفاءة وتخصيص المسؤوليات والموارد لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وكذا تزويد تلك الآليات بمهام واضحة للتنبؤ باختلاف وتضارب السياسات الناشئة عن مصالح القطاعات المختلفة وإيجاد الحلول لها .

ثانيا: تحديات تطبيق الحوكمة البيئية:

هناك مجموعةً من العوامل التي تفسر تحديات تحقيق حوكمة بيئية تتمثل في:

- **تأخر ترتيب القضايا البيئية عن أجندة الأولويات الوطنية:**

لا تزال قضايا البيئة تصنف ضمن ما يطلق عليه "السياسات الدنيا" التي تكتسب اهتماما أقل من قبل الحكومات المتعاقبة في الدول النامية رغم تخصيص حقائب وزارية أو برامج متخصصة للبيئة، في الوقت الذي تحولت فيه قضايا البيئة من الاهتمام الهامشي إلى الاهتمام المركزي في أجندة الدول المتقدمة، لا سيما في ضوء التطور الحاصل في مجال الاهتمام الدولي بحقوق الإنسان، حيث ظهرت مجموعة "الجيل الثالث لحقوق

الإنسان" التي تضم حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة والحق في التنمية المستدامة (مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة 2016).

- **ضعف وعي القطاعات المجتمعية بسياسات التخضير:**

بعض قوى المجتمع غير واعية لأثرها البيئي أو للقوانين والأنظمة المؤثرة عليها، بل قد لا يتم إدراك الفوائد الاقتصادية الناجمة عن الممارسات الخضراء، والأكثر من ذلك قد تقاوم مجتمعيا. فالحوكمة البيئية في الدول النامية ستؤدي لتوفير فرص عمل جديدة للحد من بطالة الشباب، وتعزيز النمو الاقتصادي.

- **معضلة ترابط المياه والطاقة والغذاء:**

هناك ترابط بين الأبعاد الثلاثة في العديد من الدول النامية، حيث تتسم هذه الأخيرة بأنها غنية بالطاقة وفقيرة بالمياه والأراضي الزراعية، وتعاني نقصا في الغذاء.

وتزداد هذه الروابط المشتركة مع ارتفاع الطلب المجتمعي على الموارد نتيجة تزايد نمو السكان، وتغير أنماط الاستهلاك، وضعف كفاءة إدارة الموارد، وهي ستتفاقم بشكل أكبر بسبب تأثيرات التغير المناخي.

- **توفير متطلبات نقل التكنولوجيا:**

تؤدي التكنولوجيا الخضراء والعمليات العالية الكفاءة دورا أساسيا في التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وتحتاج الدول النامية إلى تشجيع الاستثمار في البحث والتطوير كون أن أحد متطلبات نجاح عملية التحول يتمثل في استعداد البنى الأساسية الوطنية لإنتاج نسخ مطابقة لأحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا العالمية وتكييفها مع الاحتياجات المحلية.

- **ازدياد حدة الصراعات الداخلية المسلحة:**

فعملية تسوية الصراعات الداخلية المسلحة تمثل حزمة كبيرة من التحديات التي تعرقل المضي فيها، وتحول دون إمكانية إتمامها، فمنها ما يرتبط ببعض الأبعاد النفسية للأطراف المتصارعة من حيث غياب عامل الثقة، ومنها ما يتعلق بالطبيعة الإجرائية، ومنها ما يتصل بتبلور جماعات مصالح اقتصادية من مصلحتها ديمومة الصراع، بالإضافة إلى العامل الخارجي، المعرقل لهذا المسار سواء كان اقليما أو دوليا. فضلا عن مواجهة الإرهاب العابر للحدود.

- **طغيان النمو الاقتصادي وأولويته:**

بغض النظر عن استنزاف المصادر الطبيعية والإضرار بالبيئة؛ الوتيرة المتزايدة للنزعة الاستهلاكية للأفراد والمجتمعات، ما يؤدي إلى ارتفاع الطلب على المصادر الطبيعية وإحداث خلل كبير في النظم البيئية وتوازناتها.

خاتمة:

في الأخير ما يمكن استنتاجه من خلال هذه الدراسة، هو أن الحوكمة البيئية تعتبر من أهم آليات العمل التي تم استحداثها في إطار سلسلة من المؤتمرات والاتفاقيات الدولية حول البيئة والتنمية المستدامة للحد من المشاكل البيئية والمحافظة على الموارد الطبيعية، وتحقيق أمن بيئي مستدام.

فالحوكمة البيئية توفر إمكانات عديدة للاستخدام الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية من أجل تحقيق القدر الكافي من المكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحقيق مختلف أهداف التنمية المستدامة على المستوى المحلي للدول وبناء القدرات لجميع الفاعلين والمستفيدين من مسار حماية البيئة من جهة، والاهتمام بمصالح الأجيال الحالية والمقبلة كتحديات جديدة للحوكمة البيئية من جهة ثانية.

نتائج الدراسة:

-تعتبر الحوكمة البيئية من المفاهيم البارزة والأكثر تداولا في الوقت الحالي، وهذا نظرا لتزايد المشكلات البيئية كأحد المخلفات السلبية البارزة لمساعي بلوغ تنمية اقتصادية، وصناعية دون الأخذ بعين الاعتبار حماية البيئة من التأثيرات السلبية المنجرة عنها. فهذه المشاكل لم تعد تؤثر على حياة الأجيال الحالية فحسب، بل أصبحت تهدد حياة الأجيال المستقبلية.

-تعتبر الدول والمنظمات الدولية والإقليمية البيئية ومؤسسات المجتمع المدني من أهم فواعل الحوكمة البيئية، التي كان لها الفضل في إبرام الاتفاقيات وسن القوانين الدولية والوطنية والإقليمية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة.

- تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تعديل للحكومات لسلوكاتها السياسية وممارساتها الإدارية لتواكب واقعا اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا متزايد التعقيد، وأن تحسن استغلال الموارد والقدرات البشرية بأكثر الطرق فعالية، وكذا القدرة على تفعيل مبادئ الديمقراطية التشاركية والتزامات السياسات بما من شأنه زيادة ثقة المواطنين في مؤسساتهم العامة وإشراكهم في صنع السياسة البيئة العامة للدولة.

-دون رؤى واستراتيجيات طويلة المدى، وإشراك أصحاب المصلحة في صنع السياسة البيئة لا يمكن الحديث عن حوكمة بيئية، فالنهج التنموي التشاركي يعتمد أساسا على العمليات والأنظمة والتشريعات والقوانين والبنيات والأدوات المستخدمة في إطار العدالة البيئة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

قائمة المراجع:

1. المراجع باللغة العربية:

1-الأمم المتحدة. (2020). **أهداف التنمية المستدامة**، تم التصفح بتاريخ: 2020/06/06، من الموقع:
https://bit.ly/373JtEh

2-أوسرير، منور و حمو، محمد. (2011). **الاقتصاد البيئي**. الطبعة الأولى. الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع.

3-باهر، إسماعيل فرحات. (1999). "العلاقة التبادلية بين السلوك الإنساني والبيئة المادية في الفراغات العمرانية، الباب الثاني: الأسس النظرية لدراسة الإنسان والسلوك الإنساني"، مذكرة ماجستير في التخطيط والتصميم العمراني، قسم التخطيط العمراني، كلية الهندسة، جامعة عين الشمس. مصر.

4-برحمون، حياة. (2016). **الاقتصاد الأخضر: مسار لتحقيق التنمية المستدامة- تجربة الإمارات**، مجلة معارف، المجلد 11، العدد 21. الجزائر: جامعة البويرة.

5-بوذريع، صليحة. (2017). "دور السياسات البيئية في ردع وتحفيز المؤسسات الاقتصادية على حماية البيئة"، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، العدد 17، الجزائر: جامعة الشلف.

6- زايد، خليفة عبد المقصود. (2014). **الانسان والأمن البيئي**. الطبعة الأولى. العين، الإمارات العربية المتحدة: دار الكتاب الجامعي.

7- حمدي صالح، نادية. (2003). **الادارة البيئية: المبادئ والممارسات**، مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية.

8- المؤتمر الإسلامي السادس لوزراء البيئة. (2015). "التغيرات المناخية : تحديات المستقبل من أجل تنمية مستدامة". تقرير الاجتماع الثالث للمكتب التنفيذي الإسلامي للبيئة. المملكة المغربية: الرباط.

9- مجموعة عمل الأنتوساي لمراجعة البيئة. (2007). **تطور واتجاهات المراجعة البيئية**. ورقة إرشادية. فنلندا، ملف محمل في: 2021/07/17، من الموقع:

https://bit.ly/3rEzQVQ

10- الموسوعة السياسية. (2021). الأمن البيئي. ، تم التصفح بتاريخ: 2021/07/16، من الموقع:

https://bit.ly/2UMkt1W

11-مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة. (2016). **حوكمة بيئية: إشكاليات التحول إلى "الاقتصاد الأخضر" في المنطقة العربية**، تم التصفح بتاريخ: 2021/07/24، من الموقع:

https://bit.ly/3y51aPE

12-ناصري، خديجة. (2012). "مظاهر الهندسة المؤسساتية للحوكمة البيئية العالمية". مذكرة ماجستير في العلوم السياسة، تخصص إدارة دولية، جامعة باتنة 1. الجزائر.

13- نجم، عبود نجم. (2012). **المسؤولية البيئية في منظمات الأعمال الحديثة**. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

14- سلامي، أسماء. (2016). " الإعلام والاتصال كفاعل استراتيجي في إرساء مبادئ الحوكمة البيئية في ظل المخاطر والأزمات الراهنة الواقع والمأمول "، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 8، العدد 25. الجزائر: جامعة الجلفة.

15- ستيفن، سميث. (2014). **الاقتصاد البيئي مقدمة قصيرة جدًا**. ترجمة: إنجي بنداري، الطبعة الأولى. مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة.

16- العزاوي، نجم و حكمت النقار، عبد الله. (2007). **إدارة البيئة: نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000**. الطبعة الأولى. عمان، الأردن: دار المسيرة.

17– الفضل، يوسف. (2004). **الانسان والبيئة بين الحضارة الغربية والإسلام: دراسة تحليلية عن العراق كنموذج للدول النامية**، بيروت، لبنان: مؤسسة المعارف للمطبوعات.

18- شكراني، الحسين. (2014). "نحو حوكمة بيئية عالمية"، مجلة رؤى استراتيجية، المجلد 2، العدد 8، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث.

19- شكراني، الحسين و حلمي، كمال. (2012). " مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة : ربو 20 +، ربو، 20 - 22 جوان 2012"، مجلة المستقبل العربي، المجلد 35، العدد 404، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية.

20- ثعالبي، نوال. (2017). "دور شبكات المناصرة غير الحكومية في الحوكمة البيئية العالمية". أطروحة دكتوراه علوم في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة 1. الجزائر.

21- الخنبشي، محمد. (2009). **الاستدامة والتصميم**، قسم عمارة البيئة، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، تم التصفح بتاريخ: 2021/07/24، من الموقع:

https://bit.ly/3eTOqnu

22- ضاهر حنان، أحمد. (2014). "السلوك البيئي في مرحلة المراهقة وعلاقته بالعجز المتعلم ومهنة المستقبل"، مذكرة ماجستير في علم النفس النمو، كلية التربية، جامعة دمشق.

23- الضبع، عبد الرؤوف. (2004). **قضايا البيئة والمجتمع: مداخل نظرية ودراسات واقعية**. مصر: دار الوفاء.

2. المراجع باللغة الأجنبية:

1- Construction Review online. (2021). **Resilient design for buildings in emergency situations and everyday resilience**, accessed on: 16/07/2021, at:

https://bit.ly/3i5NEpv

2- Coté, Gilles et Gagnon, Christiane. (2005). " Gouvernance environnementale et participation citoyenne : pratique ou utopie ?, le cas de l'implantation du méga projet industriel Alcan (Alma) ". revue de Nouvelles pratiques sociales, vol. 18, no. 1.

3- Haddad, Mohamed et Bouzaida, Amir. (2013). "Développement local et gouvernance territoriale : Enjeux et perspectives post-révolution", Journal of Academic Finance. Vol. 1.

4-Harding, Charles. (2021). **Digital Participation: the Advantages and Disadvantages**, accessed on: 24/07/2021, at :

https://bit.ly/3iJttMZ

5- Lillo, Alexandre et Nadeau, Rachel. (2020). " La conception du territoire par la gouvernance environnementale et le droit constitutionnel : un examen de leur compatibilité à travers l'exemple du bassin versant". revue Les Cahiers de Droit. vol. 61, no. 1.

6- Negra, Christine et E Manning, Robert. (1997). "Incorporation Environmental Behavior, Ethics, and Values into Non formal Environmental Education Programs". the Journal of Environmental Education. vol. 28, no. 2.

7- Odera, Richard. (2017). **The speed of adopting digital accountability in public institutions in India**. University of Mysore, Manasagangothri, Mysore-India, download on: 24/07/2021, from:

https://bit.ly/2ULouU8

8- OECD. (2021). **Resilient Cities**, accessed on: 16/07/2021, at:

https://bit.ly/3BOvCjt

9-Ouédraogo, Paul. (2021). La gouvernance du développement durable. télécharger le : 17/07/2021, du site :

https://bit.ly/3iEhAI4

10-Paterson, Matthew. (1999). "Interpreting Trends in Global Environmental Governance". The Journal of International Affairs, vol 75, no. 4.

11-Voglar, John. (2005). "The European Contribution to Global Environmental Governance". the Journal of International Affairs. vol. 81, no. 4.